

**المصطلحات الفقهية**

**في**

**المذهب الحنبلي**

**الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم العفناوي**

**أستاذ أصول الفقه**

**ووكيل كلية الشريعة والقانون بطنطا**



الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه ومن والاه .

أما بعد

فهذا بحث في المصطلحات الفقهية في المذهب الحنبلي ، عملته خدمة لطلاب العلم الشرعي الشريف ، ذكرت فيه مصطلحات الإمام أحمد - رحمه الله - وسبب تعدد الروايات عنده ، ومصطلحات أصحابه - رحمهم الله - وحروف الخلاف في المذهب الحنبلي ، ومصادر الفقه الحنبلي ، ومعاجم المصطلحات الفقهية فيه .

والله أسأل أن ينفع به إنه نعم المجيب

أ.د / محمد إبراهيم الحفناوي

**المصطلحات الفقهية****في****المذهب الحنبلي**

## مصطلحات الإمام أحمد رضي الله عنه

لم يؤلف الإمام أحمد رضي الله عنه كتابا مستقلا في الفقه، وإنما بنى أصحابه مذهبه على فتاويه ، وأجوبته ، وأقواله ، وأفعاله ، وبعض تأليفه .

وقد قام فقهاء المذهب الحنبلي بأعمال جليلة أفادت طالبيه حيث جمعوا المروي عن الإمام أحمد رضي الله عنه واهتموا به اهتماما كبيرا ، ورجحوا بين الروايات المختلفة ثم خرجوا عليه ، ورتبوا بين الأقوال المختلفة من حيث قوتها ، ثم وضعوا ضوابط عامة ترجع إليها الفروع .

ولقد قسموا الفتاوي ، والأقوال في مذهب الإمام أحمد إلى ثلاثة أقسام :

### القسم الأول : الروايات •

وهي الأقوال المنسوبة للإمام أحمد رضي الله عنه سواء اتفقت ، أو اختلفت ما دام القول منسوباً إليه ، والحكم المذكور عنه صريح في عبارته المنقولة مهما اختلفت الرواية بشأنها .

القسم الثاني : التنبيهات •

وهي الأقوال التي لم تنسب إليه عبارة صريحة دالة عليها بل فهم القول عن الإمام مما توحى إليه العبارة بما يفهم من الكلام كسياق حديث يدل على حكم يسوقه ويحسنه أو يقويه .

وهي في حكم المنصوص عليه ، وإن لم يكن منصوفاً عليه بصريح اللفظ أو بدلالة العبارة • بل بلازم النص ، أو

الإشارة .

**القسم الثالث : الأوجه**

وهي أقوال الأصحاب وتخرجهم - كما سيأتي -

هذا : وألفاظ الإمام رضي الله عنه إما صريحة في الحكم بما لا  
يحتمل غيرها ، أو ظاهرة فيه مع احتمال غيرها ، أو محتملة  
لشيئين فأكثر علي السواء .

وتفصيل ذلك فيما يلي :

**١ - مصطلحات الوجوب :**قال المرداوي <sup>(١)</sup> رحمه الله

..... وقال في - الرعاية - ، و - الحاوي - : وإن قال :-

يفعل السائل كذا احتياطاً - فهو واجب .

وقيل : مندوب .

وقال نقلاً عن ابن حامد رحمه الله :

..... وإن قال - يعجبني - فهو للوجوب .

**٢ - مصطلحات النذب :**

قول الإمام أحمد - رضي الله عنه - :- أحب كذا - أو -

يعجبني - أو - أعجب إلي - أو - هذا حسن - أو - أحسن -

أو - أستحسن كذا - أو - أستحب كذا - أو - أختار كذا -

للاستحباب والنذب علي الصحيح من المذهب وعليه جماهير

الأصحاب <sup>(١)</sup><sup>(١)</sup> راجع : الإنصاف ١٢ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .<sup>(١)</sup> راجع : الفروع ١ / ٦٧ ، ومفاتيح الفقه الحنبلي للدكتور سالم التقي ٢ / ٢١١ .

وقيل : للوجوب .

### ٣ - مصطلحات التحريم :

قول الإمام : — هذا حرام — صريح في الحرمة .

فإن قال : — هذا حرام — ثم قال : — أكرهه — أو لا

يعجبني — فحرام .

وقيل : يكره (٢)

وقوله : — أكره كذا — أو — لا يعجبني — أو — لا أحبه —

أو — لا استحسنة — أو — يفعل السائل كذا احتياطيا — .

قيل : ذلك كله للتحريم .

وقيل : للتنزيه .

قال ابن حمدان (٣) : والأولي النظر إلي القرائن في الكل ،

فإن دلت علي وجوب أو ندب أو تحريم ، أو كراهة ، أو إباحة

حمل قوله عليه سواء تقدمت ، أو تأخرت أو توسطت .

وقوله : — أخشى — أو — أخاف أن يكون — أو — لا

يكون — ظاهرا في المنع كما ذكر المرداوي (٤) رحمه الله .

وقيل : بالوقف .

### ٤ - مصطلحات دالة علي الإباحة :

قوله : — لا بأس بكذا — أو — أرجو أن لا بأس به — أو —

(٢) راجع : الإنصاف ١٢ / ٢٤٨ .

(٣) راجع : صفة الفتوى ص ٩٣ .

(٤) راجع : الإنصاف ١٢ / ٢٤٩ .

لا نرى به بأساً - يدل علي الإباحة وفاقاً<sup>(١)</sup> .

## هـ - مصطلحات تدل علي التسوية في الحكم عند بعضهم ،

### وعلي الفرق عند الآخرين :

إن سئل الإمام أحمد رضي الله عنه عن شيء فأجاب ، ثم سئل عن غيره فقال : ذاك أهون ، أو أشد ، أو أبشع فإن إجابته تدل علي التسوية عند بعض الفقهاء لأن الشئيين قد يستويان في الوجوب ، والندب ، والتحريم ، والكراهة ، والإباحة ، ويكون أحدهما أكد لأن بعض الواجبات عنده أكد من بعض .

وقال ابن حامد : اللفظ يقتضي الفرق في الحكم فإن قوله - أهون - يجوز أن يريد به نفي التحريم فيكون مكروها ، أو نفي الوجوب فيكون مندوبا .

والأولي النظر إلي القرائن في الكل ، وما عرف من عادة أحمد رضي الله عنه في ذلك ونحوه ، وحسن الظن به ، وحمله علي أصلح المحامل ، وأرباحها وأرجحها ، وأنجحها<sup>(٢)</sup>

## ٦ - مصطلحات تدل علي الإذن بأنها مذهبه مع ضعف لا

### يوجب الرد :

إذا سئل الإمام أحمد عن شيء فقال : - أجبني عنه - .  
فجملة المذهب - كما قال المرداوي نقلا عن تهذيب الأجوبة - أنه إذن منه بأنه مذهبه ، وأنه ضعيف لا يقوى القوة التي يقطع بها ، ولا يضعف الضعف الذي يوجب الرد .

(١) راجع : صفة الفتوى ص ٩١ ، والإنصاف ١٢ / ٢٤٩ ، ومفاتيح الفقه الحنبلي ٢٥ / ٢

(٢) راجع : صفة الفتوى ص ٩٣ ، ٩٤ .

ومن أمثلته : قوله عن الرجل يأتي أهله في رمضان ناسيا:  
أجبن عنه أن أقول ليس عليه شيء .

وكذلك إذا قال الإمام : — إنني لأتفرعه ، أو لأتهيه ، أو لا  
أجتري عليه أو لا أتوقاه ، أو من الناس من يتوقاه ، أو إنني  
لأستوحش منه <sup>(١)</sup>

فوائد :

١ — إذا سئل الإمام أحمد رضي الله عنه عن مسألة أفتي فيها  
غيره بما لا يرتضيه فإنه يقول : — زعم — أو — زعموا —  
مما يدل علي أنه لا يلحقه بمذهبه <sup>(٢)</sup>

٢ — إن أفتي رضي الله عنه بحكم فاعترض عليه ، فسكت ،  
فليس رجوعا عنه إلي ضده في أحد الوجهين إذ قد يكون  
سكوته عن تدبر ، أو كراهية الكلام لشبهة أو فتنة أو  
تورعا .

والوجه الثاني يكون رجوعا <sup>(٣)</sup>

٣ — إن نص في مسألة علي حكم ، وعمله بعة ، فوجدت تلك  
العلة في مسائل أخرى : فمذهبه في تلك المسائل كالمسألة  
المعللة .

وقيل : لا <sup>(١)</sup>

٤ — إذا سئل مرة ، فذكر الاختلاف ، ثم سئل مرة ثانية فتوقف ،

(١) راجع : مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/ ٣٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) راجع : صفة الفتوي ص ٩٥ .

(١) راجع : الإنصاف ١٢ / ٢٥٢ .



- ثم سئل مرة ثالثة فأفتى فيها ، فالذي أفتى به مذهبه .
- ٥ - إذا سئل وأجاب بقوله - قال فلان كذا - يعني بعض العلماء: فوجهان . اختار بعضهم أنه لا يكون مذهبه .  
واختار بعضهم أنه يكون مذهبه .
- ٦ - إن نص علي حكم مسألة ثم قال :- ولو قال قائل ، أو ذهب ذاهب إلي كذا - يريد حكما يخالف ما نص عليه كان مذهبا له : لك يكن مذهبا للإمام رضي الله عنه .  
كما لو قال : وقد ذهب قوم إلي كذا :-  
قاله أبو " الخطاب " ومن بعده .  
ويحتمل أن يكون مذهبا له<sup>(٢)</sup>
- ٧ - إذانقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه في مسألة قولان ولم يصرح هو ولا غيره برجوعه عنه : فإن أمكن الجمع ، والتوفيق بينهما ، ولو بحمل العام علي الخاص ، أو المطلق علي المقيد فهما مذهبه .  
وإذا تعذر الجمع بين القولين وعلم التاريخ ، فالقول الثاني مذهبه .  
وإن جهل التاريخ فمذهبه أقربهما من كتاب ، أو سنة أو إجماع ، أو أثر ، أو قواعد الإمام ، أو عوائده ، ومقاصده ، وأصوله ، وتصرفاته<sup>(١)</sup>
- وإن علم تاريخ أحدهما دون الآخر : فكما لو جهل تاريخهما

(٢) راجع : الإنصاف ١٢ / ٢٥٣

(١) راجع : صفة التوى ص ٨٧ ، والفروع ١ / ٦٤ ، ٦٥

• علي الصحيح .

• ويحتمل الوقف .

٨ - إن وافق أحد القولين مذهب غيره : فهل الأولي ما وافقه ،  
أو ما خالفه ؟

يحتمل وجهين :

قال المرداوي : الأولي ما وافقه<sup>(٢)</sup>

٩ - ما رواه من سنة ، أو أثر ، أو صححه ، أو حسنه ، أو  
رضي سنده ، أو دونه في كتبه ، ولم يردده ، ولم يفت  
بخلافه : فهو مذهبه .

وقيل : لا يكون مذهبه كما لو أفتى بخلافه قبل ، أو بعد<sup>(٣)</sup>

١٠ - إن علل أحدهما ، واستحسن الآخر ، ولم يعلله : فمذهبه  
ما استحسنه . لأنه ما استحسنه إلا لعله ووجه ، فقد  
ساوى ما علله ، وزاد عليه باستحسانه .  
وقيل : مذهبه ما علله .

قال ابن حمدان : وفيه "بُعْدٌ"<sup>(٤)</sup>

١١ - إن أعاد ذكر أحدهما ، أو فرع عليه : فهو مذهبه .

وقيل : لا .

قال ابن حمدان : وهو أولى<sup>(١)</sup>

وقال المرداوي : لا يكون مذهبه إلا أن يرجحه ، أو يفتي

(٢) راجع : الانصاف ١٢ / ٢٤٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) راجع : صفة الفتوى ص ١٠٠

(١) المرجع السابق

به وهو الصواب<sup>(٢)</sup>

١٢- إن نقل عنه في مسألة روايتان : دليل أحدهما قول النبي صلى الله عليه وسلم - وهو عام - ودليل الأخرى : قول الصحابي - وهو خاص - وقلنا هو حجة يخص به العموم فأيهما مذهبه ؟

**فيه وجهان :**

أحدهما : مذهبه ما كان دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم .

قال المرداوي : وهو الصواب

وقيل : مذهبه قول الصحابي لأنه حجة عند أحمد علي الأشهر ، ويخص به عموم الكتاب والسنة ويفسر به مجملهما في وجه .

وإن كان قول النبي صلى الله عليه وسلم أخصهما ، أو أحوطهما تعين<sup>(٣)</sup>

١٣- الفرق بين التخريج والنقل :

التخريج أعم من النقل لأن التخريج يكون من القواعد الكلية للإمام ، أو الشرع ، أو العقل لأن حاصل معناه بناء فرع علي أصل بجامع مشترك .

وأما النقل : فهو أن ينقل النص عن الإمام ، ثم يخرج عليه فروعا ، فيجعل كلام الإمام أصلا ، وما يخرج به فرعا وذلك

(٢) راجع : تصحيح الفروع ١ / ٧٠  
(٣) راجع : الإنصاف ١٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

## الأصل مختص بنصوص الإمام .

فظهر الفرق بينهما<sup>(١)</sup>

وبعد : فهذه بعض الفوائد التي لا يستغني عنها من يريد معرفة ما ذهب إليه الإمام أحمد رضي الله عنه ، وهناك فوائد أخرى مذكورة في : صفة الفتوى والإتصاف ، والفروع ، وتصحيح الفروع تجب مراجعتها قبل القراءة في كتب السادة الحنابلة ليعرف القارئ الصيغ، والمسائل التي وردت عن إمام المذهب ، وكذا ما قاله الأصحاب .

## تعدد الروايات عند الإمام أحمد رضي الله عنه

القارئ في فقه الحنابلة يجد أن هناك روايات عدة في المسألة الواحدة رويت عن الإمام أحمد رضي الله عنه .  
والحق أن تعدد الروايات عنه يرجع إلي عدة أسباب من أهمها ما يلي :

١ - إن الإمام رضي الله عنه قد يجد للصحابة في المسألة قولين ، ولم يجد حديثاً يرجح به أحد القولين علي الآخر ، فيترك المسألة ، وفيها القولان المأثوران عن الصحابة ، وقد تكون الأقوال أكثر من اثنين .

قال ابن القيم رحمه الله :

..... إذا اختلفت الصحابة تخير من أقوالهم ما كان

أقربها إلي الكتاب ، والسنة ، ولم يخرج عن أقوالهم ، فإن لم يتبين

له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ، ولم يجزم بقول<sup>(١)</sup> أهـ

٢ - إن الإمام رضي الله عنه كان متورعا يكره البدعة في الدين ، وأن يقول فيه من غير علم ، ولما اضطر إلي الفتوى ، وكثر استفتاؤه كان يتردد في القول أحيانا ، فقد يفتى بمقتضي الرأي ، ثم يعلم الأثر في الموضوع ، وقد يكون مغائرا لما أفتى ، فيرجع إليه مؤثرا الرجوع عن أن يقول بغير الحديث ، وربما لا يعلم من نقل عنه الرأي الأول الرجوع ، فينقل عنه القولان في موضوع واحد ، والرأي مختلف عند الرواة ، والإمام له رأي واحد في نفسه ، وفي الواقع ، ونفس الأمر<sup>(٢)</sup>

٣ - أن أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنه أخذوا آراءه الفقهية من أقواله ، وأفعاله ، وأجوبته ، ورواياته .  
فكل واحد منهم كان يبذل كل ما في وسعه من أجل استنباط الحكم الذي قد يكون مراد الإمام رضي الله عنه ، ولا شك أن الأفهام تختلف ، والقدرات تتباين وعليه فإن النتيجة تختلف ومن ثم تتعدد الروايات ، والأقوال المنسوبة إلي الإمام .

٤ - إن الإمام رضي الله عنه كان يضطر إلي استعمال الرأي ، ومعلوم أن أوجه الرأي مختلفة متضاربة ، وقد يتعارض في نظره وجهان من أوجه الرأي ، أو يذكر الاحتمالين ، أو

(١) راجع : إعلام الموقعين ١ / ٣٥١ .

(٢) راجع : ابن حنبل - حياته وعصره - لأبي زهرة ص ٢٠٠

الوجهين فتنسب الأصحاب إليه قولين .

٥ - أن الإمام قد يفتي في إحدى الواقعات بما يتفق مع الأثر ، ثم يفتي في واقعة أخرى تقارب الأولى ، ولكن اقترنت بأحوال ، وملابسات جعلت الأنسب أن يفتي فيها بما يخالف الأولى ، فيجئ الرواة ، فيروون الأثنين ، وهم يحسبون أن بينهما تضاربا لعدم النظر إلي الملابس التي اقترنت بكل واقعة منهما ، والحقيقة أن لا تضارب لأن كل واحدة جاءت في حال ، وأحاطت بها ملابسات فصلتها عن الأخرى<sup>(١)</sup> من أجل هذه الأسباب وغيرها كانت المجموعة الفقهية المنسوبة لأحمد رضي الله عنه قد اختلفت فيها الأقوال ، والروايات بكثرة عظيمة .

**مصطلحات أصحاب  
الإمام أحمد رضي الله عنه**

**١- المتقدمون :**

المراد بهم حين يقال : — المذهب عند المتقدمين — :  
 الفقهاء من أول الإمام أحمد رضي الله عنه إلي القاضي أبي يعلى  
 محمد بن الحسين الفراء المتوفي سنة ٤٥٨ هـ<sup>(١)</sup>

### ٣ - المتوسطون :

يراد بهم من القاضي أبي يعلى إلي ابن مفلح الحفيد برهان  
 الدين إبراهيم بن محمد صاحب كتاب — المبدع شرح المقتع —  
 المتوفي سنة ٨٨٤ هـ<sup>(٢)</sup>

### ٣ - المتأخرون :

يراد بهم : من علاء الدين علي بن سليمان المرداوي  
 المتوفي سنة ٨٨٥ هـ<sup>(٣)</sup> إلي الشيخ محمد بن عبد الله العامري  
 المتوفي سنة ١٢٩٥ هـ .

### ٤ - الجماعة :

إذا قيل في المذهب الحنبلي — رواية الجماعة — فالمراد بهم  
 ١- أحمد بن حميد أبو طالب المشكاتي المتوفي سنة ٢٤٤ هـ<sup>(٤)</sup>  
 ٢- صالح بن الإمام أحمد رضي الله عنه المتوفي سنة ٢٦٦ هـ<sup>(٥)</sup>  
 ٣- حنبل بن إسحق بن حنبل بن هلال الشيباني أبو علي ابن عم  
 الإمام أحمد رضي الله عنه المتوفي سنة ٢٧٣ هـ<sup>(٦)</sup>

(١) راجع : الأعلام ٩٩/٦ .

(٢) راجع : الأعلام ٦٥/١ .

(٣) راجع : الأعلام ٢٩٢/٤ .

(٤) راجع : طبقات الحنابلة ٣٩/١ .

(٥) راجع : طبقات الحنابلة ١٧٣/١ .

(٦) راجع : الأعلام ٢٨٦/٢ .



- ٤- عبد الملك بن عبد الحميد الميموني المتوفي سنة ٢٧٤ هـ<sup>(١)</sup>
- ٥- حرب بن إسماعيل بن خلف الكرمانى المتوفى سنة ٢٨ هـ<sup>(٢)</sup>
- ٦- إبراهيم بن إسحق بن بشير البغدادي الحربي المتوفى سنة ٢٨٥ هـ<sup>(٣)</sup>
- ٧- عبد الله بن الإمام أحمد رضي الله عنه المتوفى سنة ٢٩٠ هـ<sup>(٤)</sup>

### ٥- القاضي :

يطلق علماء الحنابلة منذ عصر القاضي أبي يعلى إلى أثناء المائة الثامنة لفظ - القاضي - ويريدون به علامة زمانه محمد بن الحسين الفراء الملقب بأبي يعلى الكبير .

وكذا إذا قالوا : أبو يعلى .

أما إذا قالوا : أبو يعلى الصغير فالمراد به ولده محمد صاحب الطبقات .

أما المتأخرون كصاحب - الإقناع - و - المنتهى - ، ومن بعدهما فيطلقون لفظ - القاضي - ويريدون به القاضي علاء الدين علي بن سليمان المرداوى ثم الصالحي .

وكذلك يلقبونه بالمنقح لأنه نقح - المقنع - في كتابه - التنقيح المشبع - ويسمونه المجتهد في تصحيح المذهب<sup>(٥)</sup>

(١) راجع : طبقات الحنابلة ١ / ٢١٢ .

(٢) راجع : طبقات الحنابلة ١ / ١٤٥ .

(٣) راجع : الأعلام ١ / ٣٢ .

(٤) راجع : طبقات الحنابلة ١ / ١٨٠ .

(٥) راجع : المدخل لابن بدران ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

**٦ . أبو بكر :**

إذا أطلق لفظ - أبي بكر - يراد به أحمد بن محمد بن  
الحجاج المروزي المتوفي سنة ٢٧٥ هـ .

**٧ . الشيخ :**

المراد به المتأخرين : موفق الدين أبو محمد عبد الله بن  
قدامة المقدسي المتوفي سنة ٦٢٠ هـ -

قال البهوتي في - شرح الإقناع - : إذا أطلق المتأخرون  
- كصاحب - الفروع - ، و - الفائق - ، و - الاختيارات -  
وغيرهم - الشيخ - أرادوا به الشيخ العلامة موفق الدين بن  
قدامة رحمه الله .

وقال ابن بدران : وكثيرا ما يطلق المتأخرون - الشيخ -  
ويريدون به ابن تيمية ومنهم ابن قندس في حواشي - الفروع<sup>(١)</sup> -

**٨ . لفظ . شيخنا .**

إذا أطلقه ابن عقيل ، وأبو الخطاب أرادوا به القاضي أبا  
يعلى . وإذا أطلقه ابن القيم وابن مفلح - صاحب الفروع - أرادوا  
به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

**٩ . الشيخان : المراد بهما عند المتأخرين**

١ - ابن قدامة رحمه الله .

٢ - مجد الدين عبد السلام بن تيمية المتوفي سنة ٦٥٢ هـ -

**١٠ . الشارح :**

(١) راجع المدخل ص ٤١٠ .

يراد به الشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن الشيخ أبي  
عمر المقدسي المتوفي سنة ٦٨٢ هـ - وهو ابن أخ الموفق ،  
وتلميذه .

## ١١ - الشرح :

إذا أطلق - الشرح - أرادوا به شرح - المقنع - المسمى  
بـ - الشافي - لابن أبي عمر المقدسي .  
قال ابن بدران رحمه الله بعد أن ذكر ذلك :

وهذا اصطلاح خاص ، وإلا فالقاعدة أن شارح متن متى  
أطلق الشرح أو الشارح أراد به أول شارح لذلك المتن . لكن لما  
كان كتاب - المقنع - أصلاً لمتون المتأخرين ، وكان شمس  
الدين أول شارح له لا جرم استعملوا هذا الاصطلاح ولا مشاحة  
فيه<sup>(١)</sup>

## ١٢ - إذا قيل - وعنه - :

يعني الإمام أحمد رضي الله عنه .

## ١٣ - وقولهم - نصا - :

معناه : لنسبته إلى الإمام أحمد رضي الله عنه .

## ١٤ - قول الأصحاب وغيرهم :

المذهب كذا - قد يكون بنص الإمام ، أو بإيمائه ، أو  
بتخريجهم ذلك ، واستنباطهم من قوله أو تعليقه .

## ١٥ - قولهم :

علي الأصح - أو - الصحيح - أو - الظاهر - أو -  
الأظهر - أو المشهور - أو - الأشهر - أو - الأقوى - أو -  
الأقيس - قد يكون عن الإمام رضي الله عنه أو عن بعض  
أصحابه .

قال ابن حمدان رحمه الله .

ثم - الأصح - عن الإمام رضي الله عنه ، أو الأصحاب :  
قد يكون شهرة ، وقد يكون نقلا ، وقد يكون دليلا ، أو عند القائل  
وكذا القول في - الأشهر - و - الأظهر - و - الأولى -  
و - الأقيس - ونحو ذلك <sup>(١)</sup>

١٦ - قولهم - وقيل - :

قد يكون رواية بالإيماء، أو وجهها، أو تخريجا، أو احتمالا <sup>(٢)</sup>

## ١٧ - الرواية :

قد تكون نصا ، أو إيماء ، أو تخريجا من الأصحاب .

قال ابن حمدان رحمه الله :

..... واختلاف الأصحاب في ذلك ونحوه كثير لا طائل فيه .

## ١٨ - الأوجه :

هي أقوال الأصحاب ، وتخرجهم إن كانت مأخوذة من  
قواعد الإمام أحمد رضي الله عنه أو إيمائه ، أو دليله ، أو تعليقه ،  
أو سياق كلامه .

(١) راجع : صفة الفتوى ص ١١٣ ، ١١٤ ، والإنصاف ١٢ / ٢٦٦

(٢) راجع المصدرين السابقين .

وإن كانت مأخوذة من نصوص الإمام أحمد رضي الله عنه ، ومخرجة منها فهي روايات مخرجة له ومنقولة من نصوصه إلي ما يشبهها من المسائل إن قلنا ما قيس علي كلامه مذهب له .  
وإن قلنا : لا - فهي أوجه لمن خرجها ، وقاسها<sup>(١)</sup> .

## ١٩ . التخريج :

هو نقل حكم مسألة إلي ما يشبهها ، والتسوية بينهما فيه<sup>(٢)</sup>

## ٢٠ . الاحتمال :

قد يكون لدليل مرجوح بالنسبة إلي ما خالفه ، أو دليل مساو له<sup>(٣)</sup> .

## ٢١ . التوقف :

هو ترك العمل بالأول ، والثاني ، والنفي ، والإثبات إن لم يكن فيها قول لتعارض الأدلة ، وتعادلها عنده ، فله حكم ما قبل "الشرع" من حظر ، وإباحة ، ووقف .

## ٢٢ . من قال من الأصحاب :

هذه المسألة رواية واحدة - : أراد نص الإمام أحمد رضي الله عنه .

## ٢٣ . من قال :

فيها روايتان - : فأحدهما بنص والأخرى بإيماء أو تخريج من نص آخر له أو نص جهله منكره .

(١) راجع : الإنصاف ١٢ / ٢٥٦ .

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق .

**٢٤ - من قال :**

فيها وجهان — أراد عدم نصه عليهما سواء جهل مستنده أو علمه .

**٢٥ - القولان :**

قد يكون الإمام أحمد نص عليهما — كما ذكره أبو بكر عبد العزيز في ( الشافي ) — أو علي أحدهما ، وأوماً إلي الآخر .  
وقد يكون مع أحدهما وجه ، أو تخريج ، أو احتمال بخلافه .

**حروف الخلاف في المذهب الحنبلي**

حروف الخلاف في المذهب الحنبلي ثلاثة<sup>(١)</sup> :

**١ - ( حتى ) : وهي للخلاف القوي .**

مثالها : قولهم : — لا تجوز الصلاة في أوقات النهي حتى ما له سبب — .

(١) راجع البحث الفقهي ص ٢٤٦

إشارة إلي خلاف من يقول بجواز صلاة ذوات الأسباب وهو رواية عن الإمام أحمد رضي الله عنه .

## ٢ - ( إن ) : وهي للخلاف المتوسط .

مثالها : إذا استتاب العضوب عن حجة فرضه أجزاءه ، وإن عوفي بعد إحرام نائبه إشارة إلي خلاف . من يقول بعدم الإجزاء وهو المذهب .

## ٣ - ( لو ) : وهي للخلاف الضعيف .

مثالها : قولهم : يكره الأذان ، والإقامة للنساء ولو بلا رفع صوت إشارة إلي خلاف من يقول بعدم الكراهة بلا رفع صوت قياساً علي التلبية .

## مصطلحات ابن مفلح في كتاب - الفروع -

- ١ - ( علي الأصح ) : يقصد به أصح الروايتين .
- ٢ - ( في الأصح ) : يقصد به أصح الوجهين .
- ٣ - ( — وعنه كذا — أو — وقيل كذا — ) فالمقدم خلافه .
- ٤ - إذا قال : ( ويتوجه أو يقوى أو عن قول أو رواية ، وهو أو هي أظهر ، أو أشهر أو متجه ، أو غريب ، أو بعد حكم مسألة : فدل أو هذا يدل ، أو ظاهره ، أو يؤيده ، أو المراد كذا ) فهو من عنده .
- ٥ - إذا قال : ( المنصوص ، أو الأصح ، أو الأشهر ، أو المذهب كذا ) فثم قول .
- ٦ - ( ع ) : علامة علي ما أجمع عليه .

- ٧ - ( و ) : علامة علي موافقة الأئمة الثلاثة للحنابلة ، أو للأصح في مذهبهم ، وكذلك علامة علي وفاق أحدهم .
- ٨ - ( خ ) : علامة علي خلاف الأئمة الثلاثة : أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي رضي الله عنهم .
- ٩ - ( هـ ) : علامة علي خلاف أبي حنيفة رضي الله عنه .
- ١٠ - ( م ) : علامة علي خلاف مالك رضي الله عنه .
- ١١ - ( ر ) : علامة لوجود روايتين عن أبي حنيفة أو مالك رضي الله عنهما .
- ١٢ - ( ش ) : علامة علي خلاف الشافعي رضي الله عنه .
- ١٣ - ( ق ) : علامة لوجود قولين عن الشافعي رضي الله عنه .

## مصادر الفقه الحنبلي

من أهم المصنفات في الحنبلي ما يلي :

- ١ - مختصر الخرقى - لأبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله المتوفي سنة ٣٣٤ هـ

ويعد هذا المختصر من أول ما كتب في الفقه الحنبلي ، ولم يخدم كتاب في المذهب مثل ما خدم هذا المختصر ، ولا أعتنى



بكتاب مثل ما اعتني به ، وأشتهر في مذهب الإمام أحمد عند المتقدمين ، والمتوسطين .

يقول العلامة يوسف بن عبد الهادي في كتابه - الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى - قال شيخنا عز الدين المصري : - ضبطت للخرقي ثلاثمائة شرح ، وقد أطلعنا له علي ما يقرب من عشرين شرحا .

وبالجملة فهو مختصر بديع لم يشتهر متن عند المتقدمين اشتهاره .

وأعظم شروحه وأشهرها - المعنى - لابن قدامة<sup>(١)</sup>

٢ ■ **المستوعب:** بكسر العين المهملة للعلامة محمد بن عبد الله ابن الحسين السامري - بضم الميم وكسر الراء المشددة - المتوفى سنة ٦١٦ هـ .

وهو كتاب مختصر الألفاظ كثير الفوائد والمعاني . ذكر مؤلفه في خطبته أنه جمع فيه - مختصر الخرقى - ، و - التنبيه - للخلال ، و - الإرشاد - لابن أبي موسى - ، و - الجامع الصغير - ، و - الخصال للقاضي أبي يعلى ، و - الخصال - لابن البنا وكتاب - الهداية - لأبي الخطاب ، و - التذكرة - لابن عقيل .

٣ ■ **الكافي** - للشيخ موفق الدين ابن قدامة

(١) راجع المدخل : ص ٤٢٤ .

٤ ■ **الهداية** - لأبي الخطاب الكلوزاني محفوظ بن أحمد المتوفي سنة ٥١٠ هـ

٥ ■ **الحزر** - للإمام مجد الدين ابن تيمية هذا فيه حذو - الهداية - لأبي الخطاب .

٦ ■ **المقنع** - لموفق الدين المقدسي .

**فائدة :**

لقد راعى موفق الدين ابن قدامة رحمه الله في مؤلفاته أربع طبقات :

فصنف - العمدة - للمبتدئين ، ثم ألف - المقنع - لمن ارتقى عن درجتهم ، ولم يصل إلي درجة المتوسطين فلذلك جعله عرياً عن الدليل ، والتعليل ، ثم صنف - الكافي للمتوسطين ، ثم ألف - المغني - لمن ارتقى درجة عن المتوسطين <sup>(١)</sup>

٧ ■ **الفروع** - للشيخ شمس الدين محمد بن مفلح المتوفي سنة ٧٦٣ هـ .

٨ ■ **منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات** - للشيخ تقي الدين محمد بن إبراهيم الفتوح المصري الشهير بابن النجار المتوفي سنة ٩٧٢ هـ .

وهذا الكتاب يعتبر عمدة المتأخرين في المذهب ، وعليه انفتوى فيما بينهم .

(١) راجع : المدخل ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

٩ - **الإقناع لطلب الانتفاع** - للعلامة المحقق موسى بن أحمد

الحجاوي المتوفي سنة ٩٦٨ هـ .

١٠ - **كشاف القناع عن متن الإقناع** - للشيخ منصور بن

يونس البهوتي المتوفي سنة ١٩٥١ هـ .

١١ - **شرح منتهى الإرادات** - للبهوتي أيضا .

**فائدتان :**

**الأولى :** هناك ثلاثة متون حازت شهرة عظيمة في الفقه

الحنبلي :

- مختصر الخرقى - حيث إن شهرته عند المتقدمين

سارت مشرقا ومغربا إلي أن ألف الموفق كتابه - المقنع -

فاشتهر عند علماء المذهب قريبا من اشتهاه الخرقى إلي عصر

التسعمائة حيث ألف القاضي علاء الدين المرداوي - التنقيح

المشبع - ثم جاء بعده ابن النجار الشهير بالفتوحى فجمع -

المقنع - مع - التنقيح - في كتاب سماه - منتهى الإرادات في

جمع المقنع مع التنقيح وزيادات - فعكف الناس عليه ، وهجروا

ما سواه من كتب المتقدمين<sup>(١)</sup>

**الثانية :** الكتب المعتمدة عند السادة الحنابلة هي : المغنى ،

والشرح الكبير وكشاف القناع ، وشرح منتهى الإرادات .

والعمل في الفتوى ، والقضاء في المملكة العربية السعودية  
 علي كتاب البهوتي كشاف القناع ، وشرح المنتهى ، وعلي شرح  
 الزاد ، وشرح الدليل<sup>(٢)</sup>

(٢) راجع : الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي ١ / ٨٣ .

## معاجم المصطلحات الفقهية

## في الفقه الحنبلي

- ١ - كتاب - المطلع علي أبواب المقنع - للشيخ محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي المتوفي سنة ٧٠٩ هـ -  
وهو شرح للمصطلحات الفقهية ، والألفاظ الغريبة التي وردت في كتاب - المقنع - الذي ألفه ابن قدامه رحمه الله .  
وقد أجاد رحمه الله في مباحث اللغة ، ونقل في كتابه فوائد دلت علي رسوخ قدمه في اللغة ، والأدب .  
وكثيرا ما يذكر فيه مقالا لشيخه الإمام محمد ابن مالك رحمه الله .  
ورتب كتابه علي أبواب - المقنع - ثم ذيله بتراجم ما ذكر في - المقنع - من الأعلام ، فجاء كتابه غاية في الجودة (١)
- ٢ - الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى - للعلامة يوسف بن عبد الهادي .  
وقد حذا فيه حذو صاحب - المطلع - ورتبه علي أبواب الكتاب وهو نافع في بابه .
- ٣ - ألف الحجاوي كتابا في بيان غريب كتابه - الإقناع - .

(١) راجع : المدخل ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

